الفصل السادس عشر

الخديوي عباس الثاني

إنَّ تاريخ مصر السياسي في عهد الخديوي عباس حلمي الثاني له ارتباط وثيق بتاريخها الوطني في عهد مصطفى كامل، لذلك كان لزامًا علينا أن نفرد فصلًا للخديوي عباس يكون بمثابة صفحة من تاريخ مصر السياسي في ذلك العهد حتى سنة (١٩٠٨م)، حيث ينتهي هذا الكتاب[١].

نشأة الخديوي عباس الثاني

هو ابن الخديوي توفيق باشا البكر، ولد في (١٤ يولية سنة ١٨٧٤م)، وكانت ولايته الخديوية يوم (٨ يناير سنة ١٨٩٢م)، وهو اليوم التالي لوفاة توفيق باشا، فلم يكن قد بلغ الثامنة عشرة الميلادية، حين ولايته الأريكة الخديوية، وكان قد بلغها بالحساب الهجري.

ارتقاؤه العرش

وقد بلغه نبأ وفاة والده وهو في (فيينا) عاصمة النمسا حيث كان يتلقى العلم في كلية (الترزيانوم) التي كان يؤمها أبناء الملوك والأمراء، فبادر بالعودة إلى مصر، واتخذت إنجلترا من حداثة سنه ذريعة لتسويغ بقاء الاحتلال، كما اتخذت من كل حادثة وكل سبب ذريعة إلى ذلك، فكتبت الديلي تلغراف تقول: «لقد أصبحت سلطتنا أكثر ضرورة في الوقت الذي يجلس فيه على العرض أمير غير مجرب». وقالت البول مولت جازيت: «إن ارتقاء الخديوي الشاب عرش مصر يجعل بقاء الاحتلال أكثر ضرورة من أي وقت مضى، فلا يجوز منذ الآن الكلام عن الجلاء». وقالت الجلوب: «إن وفاة توفيق قد هدمت آخر حجة للجلاء».

---

(١) أمَّا الحوادث التي وقعت بعد ذلك فموضوعها في كتاب «محمد فريد».

وصل الخديوي إلى الإسكندرية ثم إلى القاهرة يوم (١٦ يناير سنة ١٨٩٢م)، وأخذ يضطلع بمهام الأريكة الخديوية. وكان مصطفى فهمي باشا رئيسًا للوزارة منذ أواخر عهد توفيق، فقدم استقالة الوزارة اتباعًا للعرف الجاري عند تغيير ولي الأمر، فأقر الخديوي بقاءها.

وبدأ الخديوي عباس عهده بالاستمساك بحقوق مصر ومعارضة السيطرة البريطانية.

الحوادث المهمة في عهده (أزمة فرمان سنة ١٨٩٢م)

تأخر ورود الفرمان السلطاني المنبئ بإسناد الخديوية المصرية إلى عباس الثاني، وراجت الإشاعات المختلفة عن أسباب تأخيره، ثم تبين أن تركيا رغبت في تعديل الحدود بينها وبين مصر من جهة طور سيناء، ودارت المفاوضات بينهما في هذا الصدد قبل تحرير الفرمان، على أن تتخلى مصر عن العقبة لتركيا؛ إذ كانت في الأصل تابعة لولاية الحجاز، وإنما أعارتها تركيا لمصر في عهد إسماعيل، ورخصت لها بوضع حاميات من الجند في (الوجه) والمويلح وضبا والعقبة وشبه جزيرة طور سينا؛ لتأمين المحمل والحجاج بطريق البر، وقد استعادت تركيا الوجه وضبا والمويلح، ثم أرادت استعادة العقبة، فقبل الخديوي ذلك، وأراد بهذ ا التساهل أن لا يوجد بينه وبين تركيا خلافًا في بداية عهده، مما قد يستفيد منه الاحتلال، فانفرجت أزمة الفرمان مؤقتًا، وجاءت الأنباء من الأستانة بأن السلطان قد أعد الفرمان وعهد بالمشير أحمد أيوب باشا أن يحضر به إلى مصر.

وصل المندوب السلطاني إلى الإسكندرية، ومنها إلى القاهرة يوم (الإثنين ٤ إبريل سنة ١٨٩٢م)، أي بعد أكثر من شهرين من ولاية الخديوي، ولكن لم يحل مجيئه الأزمة؛ بل تطورت إلى شكل أشد، وتأخرت بسببها تلاوة الفرمان؛ وذلك أن الحكومة البريطانية علمت بأنه بند وضع في صيغة تدل على رغبة تركيا في استرداد شبه جزيرة سيناء كلها، ولم يكن السفير البريطاني في الآستانة قد اطلع على صيغة الفرمان،

فلما علم بها أبرق إلى اللورد «سالسبري» رئيس الوزارة الإنجليزية بفحواها، وأرسل هذا برقية إلى السير إفلن بارنج (اللورد كرومر) بالمعارضة في تلاوة الفرمان حتى تصدر إرادة سلطانية بترك إدارة شبه جزيرة سيناء إلى مصر، فوقعت لذلك أزمة خطيرة، وتدخل السير بارنج في الأمر، وبعث إلى «تيجران باشا» وزير خارجية مصر في ذلك الحين بخطاب بتاريخ (١١ إبريل) يبلغه فيه صورة الفرمان وينهي إليه أنه يختلف عن الفرمان الصادر إلى توفيق باشا، إذ كان يتضمن إسناد خديوية مصر إليه طبقًا لحدودها القديمة مع ملحقاتها (وهذه الملحقات تشمل شبه جزيرة سيناء)، أمَّا فرمان الخديوي عباس فإنه يعين أملاك مصر طبقًا لحدودها القديمة المذكورة في الفرمان الصادر إلى محمد علي باشا والخريطة الملحقة به والأراضي التي ألحقت بها بموجب الفرمان الصادر في (١٤ ذي الحجة سنة ١٢٨١هـ)، أي قبل أن تعهد إلى مصر بإدارة شبه جزيرة سيناء، ولفت اللورد كرومر نظر تيجران باشا إلى هذا التناقض، وأنهى إليه أنه مكلف بإبلاغه ذلك تنفيذًا لتعليمات وزارة الخارجية البريطانية، وسأله إذا لم يكن وصل تفسير لذلك من الباب العالي إلى الحكومة المصرية.

ولما بلغ تركيا تشدد إنجلترا في هذا الصدد صدرت إرادة سلطانية بإسناد إدارة شبه جزيرة سيناء إلى الخديوي، فانفرجت الأزمة، وأرسل «تيجران باشا» في (١٣ إبريل) إلى السير بارنج يبلغه أن الحكومة المصرية تلقت من الصدر الأعظم رسالة تلغرافية بتاريخ (٨ إبريل) يبلغها فيه الإرادة السلطانية بترك إدارة شبه جزيرة سيناء إلى الخديوي كما كانت لأسلافه من قبل، فرد على السير بارنج بأنه قد أحيط علمًا بفحوى الإرادة السلطانية، وأنه بناء على ذلك تستمر شبة جزيرة سيناء كما يحدها الخط الممتد من شرقي العريش إلى رأس خليج العقبة تحت إدارة مصر، على أن تكون طابية العقبة الواقعة شرقي الخط المذكور من ملحقات ولاية الحجاز، وأن حكومة جلالة الملكة قد بلغت الباب العالي قبولها ذلك؛ وبناء عليه يبلغه بقبول التحديد المذكور والإضافة اللذين حصلا بمقتضى تلغراف الصدر الأعظم المؤرخ (٧ إبريل) الذي

تعتبره الحكومة البريطانية ملحقًا وجزءًا من الفرمان، وأنه ليس لديه معارضة في إعلانه رسميًّا بإضافة التلغراف المذكور إليه، وعلى ذلك تلى الفرمان مع الإرادة السلطانية المصححة له يوم (الخميس ١٤ إبريل) بسراي عابدين، وبهذا انتهت أزمة فرمان سنة (١٨٩٢م).

أزمة إقالة الوزارة الفهمية (يناير سنة ١٨٩٣م)

كان مصطفى فهمي باشا يتولى رئاسة الوزارة كما أسلفنا حين ولي عباس الثاني الحكم، وهي وزارة موالية وخاضعة للنفوذ الإنجليزي خضوعًا تامًّا، فلم يكن مصطفى فهمي يصدر في أي شأن من شئون الحكومة إلا عن إرادة اللورد كرومر، كما أن الموظفين البريطانيين كانوا أصحاب الحول والطول في الوزارات، وقد ظهر ولاء مصطفى فهمي للإنجليز في محاولته إقصاء الخديوي الجديد عن كل سلطة، فكأن الخديوي الحقيقي هو المعتمد البريطاني.

ساءت هذه السياسة الخديوي عباس، ووجد من ميول مصطفى فهمي الإنجليزية ما يجعل تعاونه مستحيلًا، واحتمل بقاءه على رأس الوزارة سنة، ثم لم يطق عليه صبرًا، واعتزم إقصاءه عن منصبه، فأوفد إليه يوم (١٥ يناير سنة ١٨٩٣م) محمود شكري باشا رئيس الديوان التركي، وأبلغه رغبته في أن يستقيل مراعاة لصحته (وقد كان مريضًا حقًّا ولكن في دور النقاهة)، فأجاب الرسول أنه سيفكر في الأمر، وأن الأوفق لسموه أن يستشير في ذلك اللورد كرومر[1]، فلم يكن من الخديوي إلا أن أرسل إليه على الفور كتابًا بإقالته لاعتلال صحته، وعهد في اليوم نفسه إلى حسين فخري باشا ناظر الحقانية الأسبق تأليف الوزارة الجديدة، فألفها في اليوم ذاته على النحو الآتي:

(١) حديث محمود شكري باشا في «المؤيد» عدد ٢ إبريل سنة ١٨٩٣م.

حسين فخري باشا للرئاسة والداخلية، أحمد مظلوم باشا سر تشريفاتي الخديوي للحقانية، بطرس غالي للمالية، وبقي تيجران باشا للخارجية، ومحمد زكي باشا للأشغال والمعارف، ويوسف شهدي باشا للحربية، كما كانوا في الوزارة الفهمية، وهي أول وزارة تألفت في عهد الخديوي عباس؛ لأن وزارة مصطفى فهمي باشا كانت مؤلفة في أواخر عهد الخديوي توفيق، ثم أقرها عباس عند ولايته الحكم.

كان لهذا التبديل دوي كبير في مصر، وفي الدوائر الأجنبية، وبخاصة الإنجليزية؛ لأنه تم من غير استشارة اللورد كرومر واطلاعه، واكتفى الخديوي بإبلاغه نبأ تأليف الوزارة بعد أن تم تعيينها فعلًا، وقد قوبل هذا الانقلاب من المصريين بابتهاج كبير؛ إذ كان مصطفى فهمي باشا بغيضًا إلى الأمة لمالأته الاحتلال، وأثار ثائرة اللورد كرومر؛ لأنه كان يعتمد على خضوع مصطفى فهمي وإخلاصه للاحتلال، في حين أنه لم يكن يظن في حسين فخري باشا هذه الميول، وقد رأى من ناحية أخرى أنه لم يؤخذ رأيه في هذا التبديل، وأن هذا يعد خروجًا على الحماية المقنعة التي ضربتها إنجلترا على مصر، وعلى التقاليد المتبعة في عهد الخديوي توفيق، فقابل الخديوي واعترض على هذا التبديل، وأبرق إلى اللورد «روزبري» وزير خارجية إنجلترا بما وقع، وطلب تعليماته في هذا الصدد، وفي انتظار هذه التعليمات أمر الموظفين البريطانيين في الحكومة بعدم الاعتراف بالوزارة الجديدة، وعدم التعاون معها.

ولما تلقى اللورد كرومر تعليمات حكومته توجه يوم (١٧ يناير سنة ١٨٩٣م) إلى سراي عابدين وقابل الخديوي وأبلغه صورة برقية وردت إليه من وزير الخارجية بأن الحكومة البريطانية تعارض في تعيين فخري باشا وتطالب بحقها في الرقابة على اختيار الوزراء المصريين طبقًا لتلغراف اللورد جرانفيل المؤرخ في (٤ يناير سنة ١٨٨٤م)، وبأنه في حال امتناع الخديوي عن العمل بنصائحكم «فعليه أن يحتمل أخطر العواقب».

فأجاب الخديوي بأنه يستعمل حقه في اختيار وزرائه، ولا يحق لأحد أن ينازعه في هذا الحق الذي يستعمله لمصلحة البلاد، فأجابه اللورد كرومر متوعدًا وحذره عواقب مقاومة إنجلترا، وأنه في هذه الحالة يجازف بسلطته وبشخصه، وانصرف بعد أن حدد للخديوي مدة أربع وعشرين ساعة ليتدبر الأمر.

وقد بدأ التناقض واضحًا جليًّا في موقف الاحتلال بإزاء الخديوي؛ إذ إن إنجلترا كانت تسوغ احتلالها بدعوى المحافظة على حقوقه، ثم ها هي تفتات على أساس سلطته؛ أي على حقه في اختيار وزرائه، وتفرض عليه الوزراء الذين تريدهم، وكان هذا الموقف تحديًا صريحًا لحقوق الخديوي واعتداء صارخًا على استقلال مصر وعلى المعاهدات التي كانت تحدد مركزها الدولي، وبدت خطورة الأزمة حينما استفاضت الأنباء عن مقابلة اللورد كرومر للخديوي وعن البرقية التي أبلغه إياها، فاستدعى الخديوي رياض باشا ثم نوبار باشا وقابلهما على انفراد، وكذلك قابل بعض معتمدي الدول الأجنبية، وذهب تيجران باشا وبطرس باشا غالي إلى الوكالة البريطانية وقابلا اللورد كرومر للوصول إلى حل للأزمة.

وقد طلب اللورد كرومر في بداية الأمر إقالة وزارة فخري باشا وإرجاع مصطفى فهمي باشا، فرفض الخديوي هذا الشرط، وانتهت الأزمة بحل وسط اتفق عليه الطرفان؛ إذ استقال فخري باشا، وقبل الخديوي استقالته، على أن يعهد إلى رياض باشا تأليف الوزارة الجديدة، وأن يقدم الخديوي بلاغًا إلى اللورد كرومر وضع هذا صيغته، يبدي فيه رغبته في أن يوجه عنايته لإيجاد أصدق العلاقات الودية مع الحكومة البريطانية، وأن يتبع في المستقبل نصائحها في المسائل المهمة، وقد بقي أمر هذا البلاغ مكتومًا إلى أن انفرجت الأزمة.

تأليف وزارة رياض باشا

وعلى ذلك تألفت وزارة رياض باشا في (١٩ يناير) على النحو الآتي:

رياض باشا للرياسة والداخلية، محمد زكي باشا للأشغال والمعارف، يوسف شهدي باشا للحربية، تيجران باشا للخارجية، بطرس باشا غالي للمالية، أحمد مظلوم باشا للحقانية.

شعور الأمة إزاء هذه الأزمة

كان موقف الخديوي في الأزمة موقفًا مشرفًا، إذ لم يقبل بقاء وزارة عُرفت بالخضوع والولاء لإرادة الاحتلال وتنفيذ سياسته، فأقالها واستعمل حقه الشرعي في تعيين وزارة يرى فيها الاستقلال عن النفوذ البريطاني، فلا غرو أن أثار موقفه حماسة الشعب وتأييده والتفافه حوله، وقد بدا هذا الشعور أثناء اشتداد الأزمة حين ذهب الخديوي من سراي القبة إلى سراي عابدين في صبيحة يوم (الأربعاء ١٨ يناير سنة ١٨٩٣م)، فأقبلت وفود الأمة من الأمراء والعلماء والأشراف وأعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وقضاة محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية وكبار الموظفين والأعيان والتجار من العاصمة والأقاليم، وجاءوا مدفوعين بشعورهم لتأييد الخديوي في موقفه، وقد غصت بهم السراي، واستقبلهم الخديوي طائفة بعد طائفة، فكان يسمع منهم عبارات التأييد ويشكرهم على عواطفهم، ومما قاله لرجال القضاء: إنه يدافع عن الحقوق الشرعية للبلاد لا بشخصه، وإنه لم يعمل غير الواجب عليه. واستمرت المقابلات منذ الصباح حتى الساعة الثانية بعد الظهر[1]، فكانت مظاهرة رائعة من الأمة، وتلقى الخديوي المئات من برقيات التأييد والتهنئة من مختلف أرجاء القطر.

وفي يوم (الجمعة ٢٠ يناير) -وكانت الأزمة قد انتهت بتأليف وزارة رياض باشا- أدى الخديوي فريضة الجمعة في مسجد الحسين رضي الله عنه، فاستقبله الشعب بالحماسة والتهليل، واجتمعت الألوف في المسجد وعلى جانبي الطريق من

(١) «المؤيد» عدد ١٨ يناير سنة (١٨٩٣م).

السكة الجديدة إلى الموسكي إلى الأزبكية، وهتفوا له الهتافات العالية في المسجد وعلى طول الطريق، وألف طلبة المدارس العالية مظاهرة[١] هتفوا فيها له وأيدوه في موقفه، ثم هاجموا إدارة جريدة (المقطم) لنزعتها الاحتلالية وانحيازها إلى اللورد كرومر في الأزمة.

وفي (مساء السبت ٢١ يناير) حضر الخديوي تمثيل رواية (عايدة) في الأوبرا، فكانت أيضًا مظاهرة رائعة له، اشترك فيها الوطنيون والأجانب من النظارة؛ إذ وقف الجميع حين دخل اللوج الخديوي وصدحت الموسيقى بالسلام وهتفوا له هتافًا عاليًا، ودوَّى المكان بالتصفيق المتواصل، فأجابتهم الموسيقى بالسلام الخديوي مثنى وثلاث ورباع، وكلما عزفت زاد الهتاف والتصفيق طالبين إعادة السلام الخديوي حتى أشار الخديوي إليهم بالجلوس، وظلت وفود الأعيان والمهنئين ترد إلى سراي عابدين لتهنئة الخديوي وتأييده[٢].

موقف الدول

ذاعت أنباء الأزمة في أوربا، ولكن الدول الأوربية قابلتها بالجمود وعدم الاكتراث، واحتجت تركيا على هذا التدخل، فأجابت الحكومة الإنجليزية بأن اللورد كرومر لا يقصد التعدي على حقوق الخديوي، وأن إسناد رئاسة الوزارة إلى رياض باشا يعتبر حلًّا نهائيًّا للأزمة، واستفسرت الحكومة الفرنسية من الحكومة الإنجليزية عن موقف اللورد كرومر تجاه التغيير الوزاري، فأجابتها بأنه من الواجب مراعاة رأيها في تعيين رئيس الوزارة، على أن الصحف الفرنسية قد ناصرت مصر في هذه الأزمة وحملت على الحكومة الإنجليزية.

(١) هي المظاهرة التي أسلفنا الكلام عنها بالفصل الثاني ص٤٧.

(٢) «المؤيد» عدد ٢١ يناير سنة (١٨٩٣م).

أمَّا الصحف الإنجليزية فكانت تحمل على الخديوي حملات شديدة لإقالته وزارة مصطفى فهمي، ووصفت هذا العمل بأنه إهانة لممثل إنجلترا في مصر، وقد زادت إنجلترا بعد هذه الحادثة عدد جيش الاحتلال في مصر إجابة لطلب اللورد كرومر وتأييدًا لموقفه.

أزمة الحدود سنة ١٨٩٤م

لم تكد تنتهي أزمة إقالة الوزارة الفهمية حتى ظهرت أزمة أخرى أبلغ في الدلالة على الضغط الإنجليزي، ونعني بها أزمة الحدود، وبيانها أن الخديوي كان منذ تولى العرش شديد العناية بأمر الجيش، وكان كثيرًا ما يرتدي الشوار العسكري كأحد ضباط الفرق ويمر على وحدات الجيش وقت التعليم وفي المناورات، ويعني بحالة الجنود والضباط ونظامهم وتعليمهم ومعيشتهم ويوجه عنايته إلى تدريب الجنود وتلاميذ المدرسة الحربية، فتعلقت به قلوبهم، فنقم الضباط الإنجليز من الخديوي هذه الخطة، وتألفت منهم لجنة برئاسة السردار (اللورد كتشنر) وعرضوا شكواهم على اللورد كرومر المعتمد البريطاني، فأضمروا انتهاز أقرب فرصة لإذلال الخديوي والنيل من مهابته أمام الجيش، لكي تعود لهم السيطرة الكاملة عليه، وقدروا في حادثة الحدود الفرصة المرتقبة لتنفيذ وعيدهم؛ ذلك أن الخديوي اعتزم السياحة بطريق النيل في الوجه القبلي في (شتاء سنة ١٨٩٣-١٨٩٤م)، وبدأ الرحلة يوم (٩ يناير سنة ١٨٩٤م)، فكان يقابل أينما توجه بحماسة الشعب وابتهاجه، ووصل في سياحته إلى (وادي حلفا) يوم (١٨ يناير ١٨٩٤م)، وهناك عرض فرقة من الجيش المصري كان يتولى قيادتها ضابط بريطاني، ولاحظ نقصًا في نظام الجنود وتدريبهم، فأبدى ملاحظته في هذا الصدد إلى وكيل وزارة الحربية (محمد ماهر باشا، وكان يرافقه في سياحته) وندد بالجيش ونظامه، وذاعت هذه الملاحظة، فثارت ثائرة اللورد كتشنر وعدَّها إهانة له، وجعل منها أزمة تتعلق بالكرامة الإنجليزية، فبادر بتقديم استقالته من منصبه، وأبلغ الأمر إلى اللورد كرومر، فاستشاط هذا غضبًا من مسلك الخديوي،

وأرسل إلى حكومته يستطلع رأيها فيما يجب عمله، فكان جوابها أن يطلب من الخديوي إصدار أمره بشكر السردار وامتداح الضباط الإنجليز، وإبعاد ماهر باشا من منصبه، ومعنى ذلك اعتذار الخديوي عن ملاحظاته، وقد اتخذت الصحف البريطانية لهجة التهديد والوعيد حيال هذه الحادثة واعتبرتها أزمة خطيرة لا يحلها إلا الاعتذار، وكان رياض باشا رئيسًا للوزارة فبادر إلى نصح الخديوي بالاعتذار والإذعان لمطالب الاحتلال وانتهت الحادثة بالتسليم، وأصدر الخديوي من مدينة الفيوم أمرًا بمثابة خطاب إلى السردار كتب باللغة الفرنسية، ثم عرب ونشر في الجريدة الرسمية، هذا نصه:

«مدينة الفيوم في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٤م.

قبل أن أترك الوجه القبلي للعودة إلى مصر أريد أن أكرر ما أظهرته من العناية وحسن الالتفات للجيش عند زيارتي الحدود، وأؤيد حسن رضائي الذي أبديته لكم من جهة حسن حالة الجيش ونظامه، وإني لمسرور من أن أهنئ الضباط الذين يرأسونه -مصريون كانوا أو إنجليز- وإني لمرتاح أيضًا بأن أقدر الخدمات التي أدتها الضباط الإنجليز لجيشنا حق قدرها، وأملنا أيها السردار أن تعلنوا أمرنا هذا للضباط والعساكر».

عباس حلمي

وبعد مدة وجيزة أبعد «ماهر باشا» عن وكالة الحربية وعين محافظًا للقنال، فتم بذلك إذعان الخديوي لمطالب الإنجليز في هذه الأزمة، وأصيب نفوذه بضربة شديدة من جراء تسليمه، وفقد هيبته في نفوس الجيش، وأدرك الضباط والجند أن سلطة أي ضابط بريطاني أكبر من سلطة الخديوي، فكان لهذه الحادثة أثر سيئ في حالة الجيش المعنوية؛ إذ شعر الضباط المصريون أن خضوعهم للسيطرة الإنجليزية هو السبيل إلى الترقي والاطمئنان على مراكزهم، وتصدعت هيبة الخديوي، فلم يعد يرى في الطوابير والمناورات إلا قليلًا.

استقالة وزارة رياض باشا

وتأليف وزارة نوبار

اشتد الجفاء بين الخديوي ورياض على إثر موقفه من أزمة الحدود، واعتقد أنه لو وقف موقف الحزم والإخلاص له لما نصحه بهذا الاعتذار المهين، وانتهى الأمر باستقالة رياض باشا وتأليف وزارة نوبار باشا في (١٦ إبريل ١٨٩٤م) على النحو الآتي:

نوبار باشا للرياسة والداخلية، مصطفى فهمي للحربية والبحرية، حسين فخري باشا للأشغال والمعارف، بطرس غالي باشا للخارجية، أحمد مظلوم باشا للمالية، إبراهيم فؤاد باشا للحقانية.

كانت هذه الوزارة ذات ميول إنجليزية، فكان أول عمل لها تعيين أول مستشار بريطاني لوزارة الداخلية؛ إذ أنشئ هذا المنصب بموجب المرسوم الصادر في (٣ نوفمبر سنة ١٨٩٤)، وأسند إلى السير إلدون جورست (الذي صار سنة ١٩٠٧م قنصل بريطانيا العام في مصر بعد استقالة اللورد كرومر)، وصار المستشار البريطاني صاحب الحول والسلطة في الوزارة، وعين مفتشون إنجليز بوزارة الداخلية تضاءلت بجانبهم سلطة المديرين.

وفي عهد هذه الوزارة صدر المرسوم الخديوي في (٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥م) بإنشاء المحكمة المخصوصة لمحاكمة من يتهم بالتعدي على ضباط جيش الاحتلال وجنوده، وهي المحكمة التي كان لها الشأن الكبير في حادثة دنشواي كما تقدم بيانه (ص٢٠٥).

وزارة مصطفى فهمي باشا

الوزارة الطويلة (نوفمبر سنة ١٨٩٥ – نوفمبر سنة ١٩٠٨م)

ثم وقع الجفاء بين الخديوي ونوبار على إثر موقف الأخير من مسألة رجوع إسماعيل باشا الخديوي الأسبق إلى مصر، فقد ساءت حالته الصحية في أوائل سنة (١٨٩٥م) وأرسل إلى حفيده الخديوي عباس لكي يأذن له بالعودة إلى مصر مراعاةً لصحته وشيخوخته، وكان عباس يميل إلى تحقيق هذه الرغبة، ولكن وزارة نوبار وجدت أن رجوع إسماعيل من منفاه غير مرغوب فيه من جانب الاحتلال، فرفضت الموافقة على عودته بحجة أنها تخلق لمصر عقبات من جانب الدول التي اشتركت في خلعه، فأسرَّها عباس في نفسه، وأخذ المرض يلح على إسماعيل حتى توفي يوم (٢ مارس ١٨٩٥م)، وقد رغب عباس في أن يتخلص من وزارة نوبار في تلك السنة؛ ولكن نوبار كان مؤيدًا من الاحتلال، فلم يفكر في الاستقالة، فأسرها عباس في نفسه مرة أخرى، وأخيرًا توصل إلى تنفيذ أمنيته في إقصاء نوبار، بأن أعرب للورد كرومر عن رغبته في إعادة مصطفى فهمي باشا المشهور بولائه للاحتلال إلى رئاسة الوزارة، وكان الخديوي قد أخذ من ذلك الحين يجنح لمسالمة الاحتلال ويختم عهد المقاومة والأزمات، فلقيت الفكرة ارتياحًا في نفس اللورد كرومر الذي كان لا يفتأ يترقب الفرص لعودة مصطفى فهمي إلى رئاسة الوزارة؛ لأن الإنجليز لا ينسون صنائعهم، فلما أحس نوبار بهذا الموقف قدم استقالته يوم (١١ نوفمبر سنة ١٨٩٥م)، وألف مصطفى فهمي الوزارة الجديدة في اليوم التالي، واحتفظ ببقية الوزراء الذين كانوا مع نوبار، وأضاف إليهم محمد العباني باشا وزيرًا للحربية، فصارت مؤلفة كما يأتي:

مصطفى فهمي باشا للرئاسة والداخلية، حسين فخري باشا للأشغال والمعارف، بطرس غالي باشا للخارجية، أحمد مظلوم باشا للمالية، إبراهيم فؤاد باشا للحقانية، محمد العباني باشا للحربية والبحرية، وهي وزارة الاستسلام والولاء المطلق للإنجليز، وقد بقيت في الحكم حتى (نوفمبر سنة ١٩٠٨م)، أي أنها دامت

ثلاثة عشر عامًا، كانت خضوعًا وتسليمًا للاحتلال البريطاني، وقد سميناها «الوزارة الطويلة» إذ كانت أطول الوزارات عمرًا.

أهم الحوادث في عهدها

هي حلقات متصلة مترابطة من التسليم في حقوق البلاد ومرافقها.

ففي سنة (١٨٩٧م) طلب اللورد كرومر تعيين إنجليزي نائبًا عموميًّا بدلًا من حمد الله بك أمين، فأذعن مجلس الوزراء للأمر، وعين المستر كوربت في هذا المنصب الخطير، وصارت سلطة النيابة وهيئتها تحت تصرف النائب العمومي الإنجليزي كما كانت وزارة الحقانية تحت سيطرة المستر سكوت المستشار القضائي البريطاني.

إنشاء البنك الأهلي

وفي سنة (١٨٩٨م) صدر المرسوم بتأسيس البنك الأهلي وأعطته الحكومة إمتياز إصدار أوراق النقد المصري، فصار بمثابة بنك الحكومة، وهو بنك أهلي شكلًا وأجنبي فعلًا، ومؤسسوه وحملة أسهمه الأولى هم السير «إرنست كاسل» المالي الإنجليزي الشهير، والمسيو «سلفاجو» وشركاؤه، والخواجة «رؤفائيل سوارس» وإخوته.

بيع البواخر الخديوية

وفي تلك السنة ذاتها (سنة ١٨٩٨م) عقدت الحكومة صفقة كانت وبالًا وخسرانًا على مصر، ونعني بها بيع البواخر الخديوية بأبخس الأثمان إلى شركة (ألن وألدرسن) الإنجليزية.

وبيان ذلك أنه كان للحكومة بواخر تعرف ببواخر البوستة الخديوية، عددها إحدى عشرة باخرة كبيرة؛ منها ثلاث بواخر اشترتها الحكومة حديثًا من مصانع إنجلترا، وهذه البواخر هي: الشرقية، الفيوم، المحلة، الرحمانية، شبين، توفيق رباني،

البرنس عباس، القاهرة، مصر، النجيلة. وهذه البواخر كانت قوام الأسطول التجاري لمصر في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، والبقية الباقية للبحرية المصرية، وكانت تنقل المسافرين والمتاجرين بين مصر وثغور هذين البحرين، حاملة العلم المصري، مؤدية مهمتها في بعث النشاط الاقتصادي التجاري وبسط نفوذ مصر التجاري والبحري في هذين البحرين، ويتبع هذه البواخر حوض الإسكندرية الكبير، وحوض الإسكندرية الصغير، وحوض السويس وهذه الأحواض معدة لإصلاح البواخر، ويتبعها أيضًا مستودعات المصلحة ومخازنها ومعاملها ومحلات الإدارة والزوارق البخارية واللنشات، وقد قدرت قيمة البواخر، وهذه الملحقات جميعها بثلاثة ملايين جنيه، فباعت الحكومة جميع هذه المنشآت إلى شركة (ألن والدرسن) بثمن بخس (١٥٠,٠٠٠) جنيه، فكانت صفقة خاسرة من جميع الوجوه؛ لأنها أضاعت على البلاد ثروة قومية ضخمة ليس من السهل أن تستردها، وقضت على أسطولها التجاري الذي بذلت هذه الملايين في سبيل إنشائه وتكوينه، وانطوت بذلك صفحة البحرية المصرية إلى وقت طويل، وقد تم البيع دون مزايدة أو إشهار؛ بل حصلت المخابرة بشأنه في الخفاء بين السير إلوين بالمر المستشار المالي البريطاني للحكومة المصرية وشركة (ألن وألدرسن) الإنجليزية، وأقر مجلس الوزراء هذه الصفقة الخاسرة، دون بحث أو تحقيق، واكتفى بالبيانات التي أفضى بها المستشار المالي. ووقع على العقد أحمد مظلوم باشا وزير المالية، ومما يجدر ملاحظته لتقدير مبلغ الغبن الذي أصاب الحكومة من هذه الصفقة أن ثلاث بواخر من الإحدى عشرة باخرة المبيعة اشترتها الحكومة من مصانع إنجلترا بـ٢٠٠,٠٠٠ جنيه؛ أي أن ثمن الصفقة كله أقل من ثمن هذه البواخر الثلاث، وكانت علة الحكومة الظاهرة في بيع هذه البواخر والمنشآت أن مصروفاتها تزيد على إيراداتها، وفضلًا عن أن هذا ليس مسوغًا لإضاعة ثروة البلاد القومية، فقد ثبت من مراجعة حسابات المصلحة أن صافي إيرادها السنوي بعد جميع المصروفات هو (٢٢,٠٠٠ج)، فإذا لوحظ أن الحكومة تعهدت بأن تعطي الشركة سنويًّا ستة آلاف جنيه في السنة فيكون صافي ربح

البواخر (٢٨,٠٠٠ جنيه) سنويًّا، ويكون البيع قد وقع بقيمة الربح مدة خمس سنوات تقريبًا، وهذا أفظع مظهر للغبن الفاحش.

كان في بيع هذه البواخر القضاء على الأسطول التجاري لمصر، بعد القضاء على أسطولها الحربي، وظهر الفرق جليًّا بين حالتها في عهد الاحتلال وحالتها في عهد محمد علي حين زارها الكاتب الإيطالي (بنديتي) سنة (١٨٤٠م)، فراعه منظر السفن الحربية مصفوفة على أتم نظام في ميناء الإسكندرية، حيث قال في وصفها:

«لما دخلنا الميناء الكبير مررنا بين قوات بحرية حربية تأخذ باللب وتذهل العقل، وكان ضمن هذه القوات الأسطول العثماني الذي استولت عليه مصر، وفي يقيننا أننا نرى ولا نظن أننا نرى في المستقبل عددًا من السفن الحربية يوازي ما شهدناه على اختلاف الأنواع والأحجام، ومنظمًا بمثل ذلك التنظيم البديع، ومما زاد في رواء المنظر وبهجته أن يوم وصولنا إلى ثغر الإسكندرية كان يوافق عيدًا من الأعياد الإسلامية، فألفينا تلك السفن كلها -التي لا تقع تحت حصر- رافعة أعلامها بشكل بديع ومنظر أنيق تطلق مدافعها في الفضاء ساعة الغروب، فكأنها تودع الشمس وتحييها، فيجاوبها صدى الأفق بلسانها، وصفوة القول: إن المنظر كان من المناظر التي لا مثيل لعظمتها.

بيع أملاك الدائرة السنية

باعت الحكومة في هذه السنة تفاتيش الدائرة السنية، وكانت أملاكها الزراعية تبلغ نحو ثلاثمائة ألف فدان، يتبعها تسع معامل كبيرة لعصير القصب وصناعة السكر، باعتها إلى شركة «سوارس» مقابل ثمن قدره ستة ملايين وأربعمائة ألف جنيه، وهو قيمة الدين الذي كان على الدائرة في ذلك الحين، وكانت صفقة خاسرة لما فيها من الغبن الفاحش على الحكومة والربح الهائل للماليين الأجانب.

الشروع في بيع سكك حديد السودان

والظاهر أن سنة (١٨٩٨م) كانت بمثابة سنة التصفية، ففضلًا عن إنشاء البنك الأهلي وبيع البواخر الخديوية والدائرة السنية، شرع المستشار المالي البريطاني في بيع سكك حديد الحكومة في السودان إلى شركة إنجليزية، بحجة حاجة الحكومة إلى المال لتدبير نفقات الحملة على السودان، فاعترض الخديوي على هذا البيع، ولما رأى إصرار اللورد كرومر على عقد الصفقة استنجد بتركيا بحجة أن هذه السكك الحديدية هي من أملاك مصر التي نصَّ فرمان توليته على عدم جواز التصرف فيها أو التنازل عنها، وأبرق إلى سلطان تركيا يعرض عليه الأمر ويطلب منه النجدة، فجاءه الرد بشكره وإقراره على موقفه باعتبار أن السكك الحديدية أنشئت للجيش، وأن بيعها مخالف للسيادة التركية، فتراجع اللورد كرومر وتقرر عدم البيع.

حوادث السودان

وفي عهد وزارة مصطفى فهمي حصلت التجريدة على السودان لاستعادته، وتم استرداده، ورفعت الراية البريطانية عليه، ثم أبرمت اتفاقية (١٩ يناير سنة ١٨٩٩م)، مما نوجزه فيما يلي:

حملة دنقلة (سنة ١٨٩٦م)

بقيت الحكومة المصرية ملتزمة موقف الجمود حيال السودان، حتى تراءى للحكومة البريطانية سنة (١٨٩٦م) استرداده بالاشتراك مع مصر، فقررت الحملة على دنقلة، وأوعزت إلى الحكومة المصرية تجريدها بقيادة اللورد كتشنر سردار الجيش المصري، ولم تكن الحكومة المصرية إلا منفذة لإرادة الحكومة البريطانية، وقد بلغ بها الخضوع والاستسلام أن رئيس الوزارة لم يعلم شيئًا عن أمر هذه الحملة إلا في اليوم الذي ذهب في مسائه إلى الخديوي، وأخبره بأن اللورد كرومر أفضى إليه بأن الحكومة

الإنجليزية قررت إرسال حملة إلى السودان، فلم يكن من الحكومة المصرية إلا أن قررت في اليوم التالي تجريد هذه الحملة.

أقرت الحكومة المصرية في (١٢ مارس ١٨٩٦م) الحملة على دنقلة، وكانت حملة جديدة منظمة، إذ حشدت على الحدود جيشًا مؤلفًا من (١٦٦٨٠م) مقاتل منهم سبعمائة ضابط، وهو مجموع الجيش المصري إذ ذاك، وأمدته بكل وسائل الزحف والتموين والنقل، ولكنها حصرت الأعمال الرئيسية في القواد والضباط الإنجليز، فكان منهم قائد عموم الحملة (اللورد كتشنر)[1]، ورئيس أركان الحرب، ومدير قلم المخابرات، وحكيمباشي التجريدة، والحكيمباشي البيطري، ومدير المهمات ومدير حملة النقل، ومدير السكة الحديد، وأركان حرب التلغراف، وقواد الفرسان والطوبجية والهجانة والمشاة، وقواد اللواءات جميعًا.

وكان إسناد القيادة العليا والأعمال الرئيسية على النحو المتقدم إلى الإنجليز من الأسباب التي أفقدت الحملة حماسة الشعب؛ إذ رأوا فيها مظهرًا من مظاهر السيطرة البريطانية، فقوبلت الحملة بالفتور، وعدوها حلقة من سلسلة التدابير الإنجليزية بدأت بالاحتلال العسكري سنة (١٨٨٢م)، ثم إلغاء الجيش المصري سنة (١٨٨٣م)، وتغلغل الإنجليز في شئون الحكومة، ثم إجبارها على إخلاء السودان سنة (١٨٨٤م)، وترك الثورة تستفحل في نواحيه، ثم اعتزام فتحه سنة (١٨٩٦م) لحساب إنجلترا بالاشتراك مع مصر، وكان معروفًا أن إنجلترا لم توعز إلى الحكومة المصرية بتجريد الحملة على السودان في تلك السنة إلا لتقاوم مشروع الفرنسيين في الوصول إلى أعالي النيل.

---

(١) كان وقتئذ السر هربرت كتشنر: ونال لقب (لورد) بعد فتح الخرطوم سنة (١٨٩٨م) وسمى لورد كتشنر أوف خرطوم.

وقد أبدى الجيش المصري في وقائع استعادة السودان من الشجاعة والكفاية والصبر واحتمال المشاق ما جعل تاريخ هذه الوقائع صفحة مشرفة لمصر، وإن كانت ثمرتها قد استأثر بها الاحتلال.

وأول عمل منهك قام به الجنود هو مد السكة الحديدية في صحراء النوبة (انظر الخريطة ص١٣١) ليتسنى للجيش أن يزحف ويحتفظ باتصاله بقواعده العسكرية، وقد عانى الجنود المصريين ضروب المشاق والأهوال في اشتغالهم بإنشاء السكة الحديدية في تلك الصحراء المقفرة؛ إذ كانوا يعملون إبان القيظ الشديد، وكثيرًا ما كان يعوزهم الماء في شدة الحر؛ فسقط منهم العشرات موتى من وطأة الحر وشدة ما عانوه من التعب والإعياء في الشمس المحرقة.

خريطة إسترجاع السودان
(١٨٩٦ - ١٨٩٨)

واقعة فركة (٧ يونية سنة ١٨٩٦م)

كان أول عمل تمهيدي للحملة مد السكة الحديدية إلى آبار (امبقول) بصحراء النوبة، وقد كانت شراذم الدراويش تصل إلى تلك الآبار وتحاول عرقلة العمل في مد السكة الحديدية، فاعتزم السردار إقصاءهم عن (فركه)[1]، فزحف الجيش من (عكاشة) في (٦ يونية) وهاجم معسكر الدراويش في (فركه) فجر اليوم التالي (٧ يونية)، ودار قتال شديد انتهى باستيلاء الجيش على المعسكر وفر الدراويش جنوبًا.

وقد لاقى الجيش المصري في هذه الحملة عناء كبيرًا من شدة الحر وهبوب الأعاصير في الصحراء، وقطع المراحل الشاسعة، ثم ظهور الكوليرا والحمى التيفودية في الجيش.

واقعتا الحفير ودنقلة (سبتمبر سنة ١٨٩٦م)

وزحف الجيش برًّا وبطريق النيل حتى بلغ (الحفير) حيث كان الدراويش ممتنعين، فأجلاهم عنها، وعبر النيل فجر يوم (٢٠ سبتمبر)، واحتل دنقلة عاصمة المديرية يوم (٢٣ سبتمبر)، وتقدم الجيش فاحتل (الدبة) ثم (مروى) على النيل، ودانت مديرية دنقلة كلها للجيش المصري، وكان الأهلون يستقبلونه أينما حل بالترحيب والتهليل؛ إذ رأوا من مظالم التعايش وفساد حكومته ما جعلهم يتوقون إلى رجوع الحكم المصري.

استرجاع (أبي حمد) و(بربر) (١٨٩٧–١٨٩٨م)

استقرت الحملة في دنقلة حتى تمد السكة الحديدية ويتم تنظيم الحكم في مديرية دنقلة، وقد عمل الجند في الخط الحديدي إلى (الكريمة) بحري دنقلة ليتفادى الجيش شلالات (المحس) و(سكوت)، ثم مد خطًّا حديديًّا آخر من حلفا إلى أبي حمد رأسًا

(١) بين وادي حلفا ودنقلة.

مخترقًا صحراء النوبة، وفي غضون ذلك استأنف الزحف، فالتقى بالدراويش في (المتمة) يوم (أول يونية سنة ١٨٩٧م)، إذ نشبت المعركة بينهما وانتهت بهزيمة الدراويش، وهزم الدراويس أيضًا في واقعة (أبي حمد)، واحتل المصريون البلدة يوم (٧ أغسطس سنة ١٨٩٧م)، واسترجع الجيش المصري (بربر) في ٦ سبتمبر ثم (شندى) في (٢٦ مارس سنة ١٨٩٨م).

واقعة عطبرة (إبريل سنة ١٨٩٨م)

وواصل الجيش المصري الزحف فالتقى جموع الدراويش في (عطبرة) قريبًا من ملتقى نهر عطبرة بالنيل يوم (٨ إبريل سنة ١٨٩٨م)، فهزمهم شر هزيمة وأسر قائدهم الأمير محمود، وقتل منهم في هذه الواقعة نحو ثلاثة آلاف قتيل وأسر منهم ألفان، وكانت هذه المعركة إيذانًا بسقوط دولة الدراويش.

واقعة أم درمان واسترجاع الخرطوم (١-٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨م)

ثم شرع الجيش المصري بعد واقعة عطبرة يستعد للزحف على الخرطوم، فزاد السردار عمال السكة الحديدية، ومدت من أبي حمد إلى عطبرة، وجاءه مدد من الجند زاد به عدد الجيش فبلغ نحو (٢٥) ألف مقاتل ضم إليه نحو ألفي من العربان الموالين للحكومة، وبدأ الزحف في (أغسطس سنة ١٨٩٨م)، وما أن علم التعايشي (خليفة المهدي) بهذا الزحف حتى أخذ يستعد للقتال وحشد الجموع والمقاتلة في أم درمان، وأقام الطوابي للدفاع عنها فضلًا عن الطوابي القديمة، وكان عنده من المدافع التي غنمها الثوار من الجيش المصري في وقائع الثورة (٦٣) مدفعًا، وأمر بصنع الألغام لمقاومة وابورات الجيش في النيل.

وفي (فجر أول سبتمبر سنة ١٨٩٨م) زحف الجيش المصري تصحبه البواخر النيلية على (أم درمان)، فتجاوز جبل (كرري) ظهر ذلك اليوم ووقف بمكان يدعى (العجيجة) على بعد نحو ثمانية أميال، ثم تقدمت البواخر والعربان الموالية للحكومة

واستولوا على بعض الطوابي الأمامية للخرطوم، وسارت البواخر حتى وصلت الخرطوم، فاستولت عليها عصر ذلك اليوم، وكان التعايشي ممتنعًا في (أم درمان)، فأخذت بطاريات المدافع ترميها بالقنابل، وخرج التعايشي بجميع جيوشه من أم درمان لملاقاة المصريين غربي المدينة، وكان معه من المقاتلة (٥١٧٨٩)، منهم ٨٦ أميرًا (قائدًا) و(٥٤٩٥) فارسًا و(١٤٣٠٠) راجلًا مسلحين ببنادق الرمنتون التي غنموها في المعارك السابقة، والباقون مسلحون بالسيوف والحراب، زحف بهذه الجموع لملاقاة الجيش المصري يوم (الجمعة ٢ سبتمبر)، فوقعت المعركة المعروفة بواقعة (أم درمان)، إذ هجمت جموع التعايشي في هيئة هلال على معسكر الجيش المصري على شاطئ النيل؛ فكانت المدافع تحصدهم حصدًا، وهم لا يهابون الموت، وانتهت الواقعة بهزيمة التعايشي، فتقدم الجيش المصري واحتل أم درمان (ظهر يوم ٢ سبتمبر)، وبلغت خسائر الدراويش في هذه الواقعة عشرة آلاف قتيل، والجرحى والأسرى مثل هذا العدد، أمَّا خسائر الجيش المصري فبلغت (٤٩٠) قتيلًا وجريحًا.

وقد فرَّ التعايشي جنوبًا بعد الواقعة واستقر في جبل أبي قدير، فسارت إليه حملة بقيادة السير ونجت باشا وكيل السردار انتهت بقتله بواقعة (جديد) في (٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٩م)، وبموته سلَّم البقية من أتباعه، وتقلص ظل الفتنة المهدوية من السودان.

رفع الراية البريطانية على السودان

وفي يوم (الأحد ٤ سبتمبر)، بعد واقعة أم درمان بيومين، عبر السردار النيل إلى الخرطوم، ورفع الرايتين المصرية والإنجليزية على أطلال سراي الحاكم العام؛ فقوبل رفع الراية الإنجليزية على الخرطوم بالدهشة والسخط في مصر ومن الضباط المصريين في السودان؛ إذ كان المفهوم أن السودان أرض مصرية وأن استرداده كان لحساب مصر، وبجنودها وأموالها وجهودها، ولكن ولاء وزارة مصطفى فهمي باشا للاحتلال واستسلامها للغاصب جعل الإنجليز يمعنون في الاعتداء على حقوق

مصر، فإن رفع الراية الإنجليزية على الخرطوم كان إيذانًا بوضع السودان تحت الحماية البريطانية، ولم تحرك الوزارة ساكنًا أمام هذا الحادث الجلل؛ بل مرَّ كأنه حادث عادي!

اتفاقية (٩ يناير سنة ١٨٩٩م)

وأعقب رفع الراية البريطانية على الخرطوم توقيع اتفاقية السودان في (١٩ يناير سنة ١٨٩٩م)، وقد سبق الكلام عنها في الفصل الثامن (ص١٤٠)، وتنفيذًا للاتفاقية عين اللورد كتشنر حاكمًا عامًّا للسودان، مع بقائه سردارًا للجيش المصري، ثم تخلى عن منصبه سنة (١٨٩٩م) حين اختارته لقيادة الجيش البريطاني في حرب البوير، فصدر الأمر العالي بتعيين السير «ريجنلد ونجت باشا» سردارًا للجيش المصري وحاكمًا عامًّا للسودان.

تعديل الحدود بين مصر والسودان

وتنفيذًا لاتفاقية السودان أصدرت الحكومة المصرية قرارًا في (٢٦ مارس سنة ١٨٩٩م) بتوقيع وزير الداخلية (مصطفى فهمي) جعل نهاية الحدود بين مصر والسودان خطًّا يمتد غربي النيل على مسافة (٢٠٠ متر) شمالي البربة الكائنة بناحية (فرص) وشرقي النيل إلى البربة الكائنة بناحية (ادندان)، ووضعت هناك علامتان مكتوب على وجهة كل منهما الشمالية (مصر) والجنوبية (السودان).

تمرد في الجيش المصري

وفي (يناير سنة ١٩٠٠م) حصل تمرد فرقتين بالجيش المصري في السودان على إثر صدور أمر نائب الحاكم العام بتجريد الجيش من سلاحه وذخيرته، فأبت الفرقتان إطاعة هذا الأمر لما فيه من الامتهان لكرامتهما وعدم الثقة في الجيش، وقد سجن الضباط المتهمون بالتحريض على التمرد وأحيلوا إلى مجلس تحقيق لمحاكمتهم، وانتهت المحاكمة بطرد سبعة من الضباط من خدمة الجيش، وهم اليوزباشي محمود أفندي مختار، واليوزباشي حسن أفندي لبيب، والملازمون الأول مصطفى لطفي،

وصالح زكي، ومحمد أفندي توفيق يوسف، والملازمان الثانيان عبد الحميد شكري، وإدريس أفندي عبد الله، وإحالة اليوزباشي محمود أفندي حلمي إلى المعاش، والملازم الثاني أحمد أفندي شاكر (بك) إلى الاستيداع، وتوبيخ الملازمين الثانيين عثمان أفندي عارف (بك) ومصطفى أفندي محمود الشامي[1].

وقد استحضرهم الخديوي وعنَّفهم على ما وقع منهم، وأبدى تأييده للسردار ونجت باشا.

زيارة الخديوي للسودان

وفي (أواخر سنة ١٩٠١م) زار الخديوي السودان، فوصل الخرطوم في (٣ ديسمبر) واستقبل استقبالًا رسميًّا حافلًا، وأقيمت له حفلة ترحيب أمام سراي الحاكم العام حضرها كبار الضباط والموظفين ونخبة علماء البلاد وأعيانها، وألقى السير ريجنلد ونجت باشا سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام خطبة ترحيب بمقدم الخديوي، فرد عليه بالخطبة الآتية:

«إني أشكر لكم الخطاب الذي حييتموني به، وأؤكد لكم بأني أعد من أعظم مسراتي رؤيتي إياكم في هذه البلاد الشاسعة التي قربتها منا السكة الحديد العجيبة التي ملأتني ارتياحًا وابتهاجًا.

الآن وقد رأيت هذه البلاد عرفت الصعوبات والمشقات التي لاقاها من كانت لهم يد في الحملات التي كانت نتيجتها محو سلطة عبد الله التعايشي وإعادة العدل والراحة والسكون في جميع أنحاء السودان.

العلمان الإنجليزي والمصري اللذان يخفقان الواحد بجانب الآخر هما إشارة إلى الحكومة المشتركة التي أخذت على عاتقها حماية الأهالي من الوقوع في شرك أهل الظلم والفساد، وابتداء عصر هدوء وسعادة في هذه الديار، ولقد سرني أيضًا ما

(١) تلقينا هذا البيان من المرحوم الأميرالاي محمود بك حلمي إسماعيل، فله مني جزيل الشكر.

أشاهده من تقدم مدينة الخرطوم في العمران، واعتقدوا أني سأحفظ لكم أحسن ذكرى لاحتفائكم بي في هذه الزيارة الأولى، وإني ليشملني السرور كلما سمعت بتحسين أحوالكم وتقدمكم في الرفاهية التي أرى شواهدها بدت في كل الأرجاء، هذا وإني أنعم الآن بكل ارتياح ببعض النياشين على بعض كبار علماء الدين، وسأنعم بها فيما بعد على الضباط والموظفين والأهالي الذين يعرض لي عنهم سعادة السردار والحاكم العام بناء على التقارير السنوية التي ترد له من المديريات، ثم أكرر شكري لاحتفائكم بي احتفاء صادرًا عن حسن نية وخلوص طوية».

وتعد الخطبة في مجموعها إقرارًا لاتفاقية السودان ولنظام الحكم المشترك الذي قضت به، وصعد الخديوي في النيل الأبيض ثم النيل الأزرق، وعاد إلى الخرطوم وبرحها إلى مصر في يوم (٧ ديسمبر سنة ١٩٠١م).

افتتاح سكة حديد بورسودان (يناير سنة ١٩٠٦م)

بورسودان هو ثغر قائم على شاطئ البحر الأحمر على مقربة من سواكن، وقد عمل الإنجليز على إنشائه لكي يكون ميناء السودان، ويعرف قبلًا باسم (الشيخ برغوث)، وكان مرفأ صغيرًا لا يصلح لإيواء سفن الملاحة، ثم زاره المستر ويليم جارستن مستشار وزارة الأشغال واقترح جعله ثغر السودان بدلًا من سواكن؛ فأقرت الحكومة الإنجليزية رأيه، وأخذت حكومة السودان (بأموال مصر) تصلحه، وشيدت فيه المباني والمنشآت، وأسمته (بورسودان) واحتفلت يوم (٢٧ يناير سنة ١٩٠٦م) بافتتاح السكة الحديدية التي تصله بالنيل، وكان الاحتفال برئاسة اللورد كرومر معتمد إنجلترا في مصر، ولم يحضره أحد عن الحكومة المصرية، وقد ناب اللورد كرومر عن الخديوي في هذا الاحتفال، فكانت الحفلة إنجليزية محضة تجلت فيها السيطرة الإنجليزية في السودان، واستبعدت فيها مصر وحكومتها بشكل مهين.